Distribution: Restricted **EB 2006/87/INF.7** 20 April 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19 –20 أبريل/نيسان 2006

جمهورية الهند

تنفيذ الدورة الأولى من برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني الممول في إطار الآلية الإقراضية المرنة

1 – الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو الامتثال للفقرة 13 من المبادئ التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98 64/R.9/Rev.1)، التي تنص على أنه "... فيما يتعلق بكل قرض ممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها".

أولا – مقدمة

2 – الهدف الشامل للآلية الإقراضية المرنة هو إضفاء مزيد من المرونة على تصميم وتنفيذ المشروعات وذلك بغية: مواءمة الأطر الزمنية مع السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل في الحالات التي يرتأى فيها أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب فترة تنفيذ أطول؛ وزيادة مشاركة المستفيدين القائمة على الطلب إلى أقصى حد ممكن؛ وتعزيز تطوير القدرات على مستوى القواعد. وتشمل العناصر المحددة لقرض الآلية الإقراضية المرنة ما يلي: (i) عملية تصميم مستمرة ومتطورة من خلال تنفيذ دورات محددة بوضوح تتراوح مدة كل منها بين ثلاث وأربع سنوات؛ (ii) شروط مسبقة أو "متطلبات انطلاق" محددة بوضوح للمضي قدما نحو الدورات التالية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وتعطي هذه المذكرة الإعلامية صورة عن التقدُّم المحرز في برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني (القرض IN-538) في تحقيق متطلبات الانطلاق في الدورة الأولى. وتستند محتويات المذكرة إلى نتائج استعراض الدورة الأولى وبعثة الإشراف المشتَركة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق.

ثانيا – معلومات أساسية

4 - اعتمد المجلس التنفيذي برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني في إطار الآلية الإقراضية المرنة في مايو/أيار عام 2000. وأُبرِمت اتفاقية القرض في فبراير/شباط عام 2002 وبدأ سريانها في 1 أبريل/نيسان عام 2002. ويبلغ مجموع تكلفة البرنامج 134 مليون دولار أمريكي، منها 22 مليون دولار أمريكي (16.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) بتمويل من الصندوق، و23.5 مليون دولار أمريكي كمنحة من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، و88.5 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل محلي.

5 - ويقدَّم التمويل المحلي في شكل قروض وأسهم من مصرف الصناعات الصغيرة في الهند. وبينما سيشترك الصندوق ومصرف الصناعات الصغيرة في الهند في توفير الأموال لإقراضها للآخرين، ستقوم إدارة التنمية الدولية بتوفير المنح لتمويل عنصر بناء القدرات برمته. وسوف تضمن حكومة الهند القرض المقدَّم من الصندوق إلى مصرف الصناعات الصغيرة في الهند. ويغطي البرنامج جميع أنحاء البلد وتتولى تنفيذه مؤسسة القروض الصغيرة التابعة لمصرف الصناعات الصغيرة في الهند خلال سبع سنوات على مرحلتين. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور المؤسسة المتعاونة.

6 - وخضعت الدورة الأولى لاستعراض من جانب فريق مشترك بين الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحت قيادة الصندوق بالتعاون مع وحدة إدارة القروض والمِنَح في مكتب المراجع المالي وذلك في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2005. وانضمت إدارة التنمية الدولية إلى البعثة لإجراء مناقشات حول قضايا السياسات مع المصرف الاحتياطي في الهند والمؤسسات المالية الكبرى، وكذلك خلال الاجتماع الختامي. وبعد تقييم شامل للأداء، أكَّدت بعثة الاستعراض أن أغلبية المؤشرات المحدَّدة كمتطلبات للانطلاق نحو الدورة التالية والأخيرة قد تم استيفاؤها بشكل كبير.

7 - واعتمد، البرنامج في إطار سياسة الآلية الإقراضية المرنة استناداً إلى عوامل مخاطر (افتراضات) معيَّنة، مثل:

- أن تكون مؤسسات التمويل الصغير مستعدة لتعزيز التمويل الصغير المستدام مالياً والذي يكتسب صبغة رسمية بمرور الوقت؛
- أن تكون مؤسسات التمويل الصغير مستعدة لاستيعاب التدريب والمشورة وأن تكون منفتحة عليه؛
- أن تكون المؤسسات المالية الرسمية مستعدة أو قادرة على أن تحذو حذو برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني؛
- أن يغدو قطاع المؤسسات المالية الرسمية أكثر مرونة وأكثر استناداً إلى الطلب مع مواصلة تحرير الأسواق المالية.

ثالثا – إنجازات البرنامج في الدورة الأولى

8 – استجابة للطلب الكبير على الخدمات المالية، شهد التمويل الصغير نمواً سريعاً تجاوز توقُّعات مصرف الصناعات الصغيرة في الهند. وقامت مؤسسة القروض الصغيرة، باعتبارها الجهة المؤسسية الأولى التي تقدِّم قروضاً إلى مؤسسات التمويل الصغير، بإنشاء سوق وتهيئة بيئة داعمة للمؤسسات المالية الرسمية الأخرى للانضمام إلى ذلك الركب. ومن المعترف به على نطاق واسع أنه عن طريق تشجيع ودعم تقدير جدارة مؤسسات التمويل الصغير، أضفت مؤسسة القروض الصغيرة شرعية على مؤسسات التمويل الصغير. وساعدت تلك التقديرات مؤسسات التمويل الصغير على الاتصال بالمؤسسات المالية الرسمية لتمويل الديون والأسهم على السواء. واستناداً إلى بيانات مارس/آذار عام 2005، فإن متوسط نصيب مؤسسة القروض الصغيرة في مجموع القروض الخارجية لمؤسسات التمويل الصغير الشريكة البالغ عددها 69 مؤسسة قد بلغ 27%، مما يشير إلى مشاركة نشطة من المؤسسات المالية الرسمية وتوفير مصادر لتمويل الرصيد المتبقي.

9 – وطرأ نمو هائل في حجم الإقراض المقدَّم من مؤسسة القروض الصغيرة إلى مؤسسات التمويل الصغير، حيث تضاعف تقريباً كل عام منذ السنة المالية 2004. وكان مجموع المصروفات الإجمالية منذ استهلال البرنامج 76 مليون دولار أمريكي في 15 سبتمبر/أيلول 2005. وبلغت قيمة القروض المستحقة في 30 يونيو/حزيران 2005، 42 مليون دولار أمريكي. وتأمل مؤسسة القروض الصغيرة في تحقيق نمو في الحافظة بنسبة 100% خلال السنتين المقبلتين. وكشف توزيع القروض المستحقة في نهاية مارس/آذار 2005 عن أن ولايات آندرا برادش، وتاميل نادو، وجوجارات، وكارناتاكا، قد حصلت على النصيب الأكبر (84%)، وأما سائر الولايات فحصلت على النسبة المتبقية (16%). وتبيِّن هذه الأرقام عدم الاتساق في توزيع حافظة قروض مؤسسة القروض الصغيرة حيث تكشف الولايات التي تعاني نقص الخدمة عن انخفاض معدلات الاستيعاب. وقامت مؤسسة القروض الصغيرة بوضع استراتيجية لتصحيح هذا الخلل خلال الدورة المقبلة.

10 – وكشفت بعض مؤسسات التمويل الصغير الشريكة لمؤسسة القروض الصغيرة عن نمو هائل، حيث تراوحت الزيادة في حوافظها بين 10% و36%، وتراوح أقصى تركيز (10 مؤسسات تمويل صغير) بين 18% و30 في المائة. وبفضل قروض التحويل المقدَّمة من مؤسسة القروض الصغيرة، تمكنت مؤسسات التمويل الصغير التي لديها ما يشبه رأس المال المطلوب بدرجة كبيرة من تسجيل نفسها كشركات مالية غير مصرفية أو تحت أشكال قانونية أخرى. وساعد هذا المُنتَج، وما زال، مؤسسات التمويل الصغير التي تنطبق عليها الشروط على تعزيز وضعها. ويبيِّن تحليل حجم الحافظة والطلب غير المُلَبى وجود مجال فسيح لتوسيع عمليات مؤسسات التمويل الصغير، لا سيما المؤسسات ذات العضوية الكبيرة.

رابعا – الامتثال للشروط المسبقة للدورة الثانية

11 – تنص اتفاقية القرض على المؤشرات التالية كمتطلبات للانطلاق في تأكيد التمويل والتصميم التفصيلي اللاحق للدورة الثانية للبرنامج. وفيما يلي متطلبات الانطلاق والوضع الراهن بشأنها:

(i) **أن يكون لدى الوكالة الرئيسية للبرنامج عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء (بما يتماشى مع الإطار الزمني لخطة العمل) وأن تكون قد وَضَعَت نُظماً للإدارة تتسم بالكفاءة والفعالية، بما في ذلك نظام قوي لمعلومات الإدارة، وأن تُظهر قدرة كافية على الإدارة.** وقد تحقق تقدُّم مطرد في عدد الموظفين في مؤسسة القروض الصغيرة، حيث يبلغ عددهم حالياً 25 موظفاً في المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية. ويشمل هذا العدد 5 من صغار الموظفين الفنيين المعينين لأغراض البرامج. ووفقاً لخطة العمل فإن مؤسسة القروض الصغيرة كان يتعيَّن عليها تعيين 33 موظفاً. ويتسع عبء العمل الواقع على الموظفين. وتماشياً مع التطور السريع للقطاع فإن قدرات الموظفين سيتعيَّن تعزيزها. ويتسم نظام الإدارة في مؤسسة القروض الصغيرة بعدم المرونة (فضلاً عن أنه يستغرق وقتاً طويلاً في اعتماد القروض) مما يوفِّر مستوى من الراحة للمؤسسات المالية الرسمية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، لتقديم قروض لمؤسسات التمويل الصغير. وعلى الرغم من أن مؤسسة القروض الصغيرة لديها جهازها الرياسي الخاص بها، فإن القرارات السياساتية المرتبطة بأعمال المؤسسة يتخذها مصرف الأعمال الصغيرة في الهند. وتُستَخدَم الحاسوبات في معظم نظام معلومات الإدارة، بما في ذلك العمل في مؤسسة القروض الصغيرة. ويوفِّر التصنيف المنتظم لجدارة مؤسسات التمويل الصغير من خلال وكالتي التصنيف اللتين تدعمهما المؤسسة معلومات مالية كافية عن مؤسسات التمويل الصغير الشريكة.

(ii) **أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد حققت استدامة مالية تغطي جميع تكاليف التشغيل، وتكلفة رأس المال، والاستهلاك، إلخ، من الفائدة التي تحصل عليها من حافظة القرض.** ويتم الإبلاغ عن النتائج المالية لمؤسسة القروض الصغيرة على حدة عن طريق مصرف الأعمال الصغيرة في الهند وتسجَّل على النحو الواجب في التقارير السنوية للمصرف. ووفقاً لكشف الإيرادات والمصروفات لمؤسسة القروض الصغيرة خلال السنة المالية 2004–2005 فإن عائد الفوائد من العمليات بلغ 2.7 مليون دولار أمريكي وبلغت الفوائد على القروض 1.1 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي تكاليف الإنشاء 350 000 دولار أمريكي، وأما التكاليف الأخرى فبلغت 72 000 دولار أمريكي. وبلغت الأرباح خلال العام 1.2 مليون دولار أمريكي.

(iii) **أن تحتوي حافظة الوكالة الرئيسية للبرنامج وقت استعراض الدورة الأولى على 10 على الأقل من مؤسسات القروض الصغيرة موجودة بالفعل، و25 أخرى ناشئة.** وترتبط الاستجابة لهذا المحرك بالاستجابة للمحرك (iv) أدناه.

(iv) **أن يكون هناك مؤشرات واضحة لأن مؤسسات القروض الصغيرة التي تلقى دعماً هي في طريقها لتحقيق الاستدامة المالية تمشياً مع برامجها لخطط العمل، وأن تكون قد حققت تقدُّماً ملموساً في إقامة كيانات قانونية منفصلة لأنشطتها في مجال تمويل القروض الصغيرة.** وتتعامل مؤسسة القروض الصغيرة مع 65 من مؤسسات التمويل الصغير النشطة. وحقق ما يقرب من نصف هذه المؤسسات حوافظ آخذة في النمو مع مؤسسة القروض الصغيرة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأما

المؤسسات الأخرى فتكشف عن هبوط أو ركود في حوافظها. ويبيِّن استعراض مؤشرات الاستدامة[1] في 52 من مؤسسات التمويل الصغير عن أن 9 من تلك المؤسسات وصلت إلى المستوى 4؛ و21 مؤسسة عند المستوى 3؛ و18 عند المستوى 2؛ و4 عند المستوى 1. ومن بين مؤسسات التمويل الصغير التي يمولها الصندوق والبالغ عددها 39 مؤسسة فإن 5 مؤسسات منها عند المستوى 4؛ و16 عند المستوى 3؛ و15 عند المستوى 2؛ و3 عند المستوى 1. وإضافة إلى ذلك فقد حوَّلت 19 مؤسسة تمويل صغير نفسها إلى كيانات قانونية (شركات مالية غير مصرفية، وغير ذلك) أو في طور القيام بذلك. وقد ساعد، قرض التحويل المقدَّم من مؤسسة القروض الصغيرة، وما زال يساعد، مؤسسات التمويل الصغير بدرجة كبيرة على تعزيز وضعها.

(v) **أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد وضعت استراتيجية لإدماج مؤسسات التمويل الرسمية بصورة أكثر فعالية في تمويل القروض الصغيرة، ودخلت في مفاوضات مع اثنتين على الأقل من مؤسسات التمويل الرسمية للمشاركة في هذا البرنامج.** وتم حتى الآن تزويد خمس من مؤسسات التمويل الرسمية بدعم إقراضي من مؤسسة القروض الصغيرة، على الرغم من أن اثنتين منها لم تعودا شريكتين للمؤسسة. وأكثر ما يثير الاهتمام هو ما تحقق من زيادة كبيرة في مشاركة المصارف التجارية (وبخاصة المصارف الخاصة) مع مؤسسات التمويل الصغير. ويمثِّل حالياً أحد المصارف الخاصة الرئيسية، وهو المؤسسة الهندية للائتمانات والاستثمارات الصناعية، إحدى الجهات المهمة لتقديم التمويل إلى مؤسسات التمويل الصغير.

(vi) **أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد وضعت آليات مناسبة للقيام بالمراقبة وغيرها من الخدمات لمؤسسات القروض الصغيرة الناشئة.** وبغرض توفير مراقبين/خبراء للقطاع، نظمت مؤسسة القروض الصغيرة حلقة عمل للخبراء الاستشاريين في عام 2001. وكلِّفَت مؤسسة القروض الصغيرة معظم المشاركين بإجراء تقديرات لاحتياجات بناء القدرات في مؤسسات التمويل الصغير الشريكة. كما طلبت مؤسسات التمويل الصغير من بعض الخبراء الاستشاريين تقديم خدمات مراقبة لها. ومن المعترف به على نطاق واسع أنه عن طريق تشجيع ودعم إجراء تصنيف الجدارة لمؤسسات التمويل الصغير فإن مؤسسة القروض الصغيرة قد أضفت شرعية على تلك المؤسسات. ومن بين الإنجازات الأخرى للبرنامج تيسير زيارات ميدانية وإقامة تعاون تقني بين مؤسسات التمويل الصغير الناشئة والكبيرة. وقامت مؤسسة القروض الصغيرة مؤخراً بتوسيع الدعم المقدَّم إلى المعهد الهندي للإدارة في بنغالور وذلك لإنشاء نظام متخصص لدعم الرقابة يُعرف باسم "مشروع الحاضنة".

(vii) **أن يكون هناك تقدُّم ملموس في إقامة مجموعة أساسية من الوكالات المتخصصة في موارد تمويل القروض الصغيرة، بما في ذلك تشجيع وكالتين على الأقل من تلك الوكالات التي تقدِّم دورات طويلة الأجل، و4 وكالات من تلك التي تقدِّم دورات قصيرة متخصصة في مجال تمويل القروض الصغيرة.** وقد مكَّنت مؤسسة القروض الصغيرة ثلاثة من معاهد الإدارة، هي معهد الإدارة الريفية في أنانند، ومعهد

[1] وفقاً لتعاريف الجماعة الاستشارية لمساعدة أشد الناس فقراً فإن المستوى 4، وهو الاكتفاء الذاتي المالي، يغطي جميع النفقات التشغيلية والمالية المعدَّلة لمراعاة تكاليف الأموال والإعانات؛ والمستوى 3– وهو الكفاية الذاتية التشغيلية، يغطي جميع النفقات التشغيلية والمالية؛ ويغطي المستوى 2 نفقات التشغيل، باستثناء تكلفة الأموال؛ والمستوى 1، وهو النفقات غير التشغيلية.

خافيير للإدارة في بوباني شاور، والمعهد الهندي للإدارة الحرجية في بوبال، وذلك لتقديم دورات طويلة الأجل في التمويل الصغير كجزء من الدراسات العليا في الإدارة. وتقدِّم تلك المعاهد التمويل الصغير كموضوع اختياري ويحصل الخريجون على أماكن لدى مؤسسات التمويل الصغير الكبرى. ويوجد عدد من مقدِّمي الدورات التدريبية قصيرة الأجل. على أن مؤسسات التمويل الصغير المعنية لا تعطي تقديراً مرتفعاً إلا لاثنتين فقط من تلك الجهات (منظمة أصدقاء الأعمال المصرفية العالمية للنساء، ومنظمة M-Tril). وأما الجهات الأخرى فيبدو أنها تقدِّم عرضاً عاماً للتمويل الصغير بدلاً من المهارات المحدَّدة التي تحتاجها مؤسسات التمويل الصغير.

(viii) **أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد أجرت عدداً من الدراسات في مجال السياسات لمعالجة بعض القضايا الرئيسية التي تم تحديدها عند تطوير قطاع تمويل القروض الصغيرة، وأن تكون قد شجَّعت أنشطة البحوث العملية وحوَّلت بعضها إلى تجارب رائدة.** وتتمثل إحدى المساهمات المهمة المقدَّمة من مؤسسة القروض الصغيرة في مجال السياسات في عقد مؤتمرات سنوية. وتختار المؤسسة كل عام موضوعاً ملائماً ومهماً للمؤتمر. ودعت المؤسسة خبراء من داخل وخارج البلد، كما أقامت علاقات قوية مع الممارسين. وهناك اعتراف بالمؤتمر السنوي لمؤسسة القروض الصغيرة باعتباره أهم حدث يجمع هذا القطاع. على أن مؤسسة القروض الصغيرة لم تستثمر المكاسب المتحققة من هذه المؤتمرات. وتحتاج المؤسسة إلى وضع استراتيجية واضحة للمساهمة في منتديات السياسات. على أنه من المعترف به أن البرنامج من خلال جهوده في مجال بناء القدرات قد حقق نجاحاً كبيراً في تهيئة بيئة داعمة لصناعة التمويل الصغير.

(ix) **أن تكون إجراءات تقدير الأثر قد تمت بالكامل وبدأت عملها بالفعل، مع تشكيل مجموعات من المنتفعين.** وقد شرعت مؤسسة القروض الصغيرة في بحثٍ اجتماعي اقتصادي طولي على مرحلتين لقياس أثر البرنامج. وتبيِّن نتائج المرحلة الأولى من الدراسة أن البرنامج ككل يصل إلى 1.3 مليون مستفيد، أغلبيتهم من النساء (95%). كما تبيَّن أن الخدمات تتركَّز في المناطق الجنوبية والغربية الأكثر تطورا (89%) في مقابل 11% في المناطق الشمالية الشرقية. ويتركَّز نحو 77% من أنشطة مؤسسات التمويل الصغير في المناطق الريفية. وقد وفَّرت المرحلة الأولى من الدراسة بشكل عام معلومات مفيدة عن فعالية ونطاق البرنامج. وعلى الرغم من أن الاستنتاجات مشجِّعة فإن الدراسة كشفت أيضاً عن التحديات التي تواجه مؤسسة القروض الصغيرة فيما يتعلق بتوسيع نطاقها. وتم تكليف شركة التمويل الزراعي المحدودة في مومباي بإجراء المرحلة الثانية من الدراسة.

خامسا – الدروس المستفادة

12 – يُبرِز استعراض منجزات البرنامج وأدائه في الدورة الأولى عدداً من الدروس التي ينبغي التصدي لها خلال الدورة الثانية للبرنامج:

- كان الطلب على القروض الصغيرة هائلاً. وكان توسيع قطاع التمويل الصغير أسرع كثيراً من المتوقع. وتزداد حدة المنافسة. وينبغي أن تقوم مؤسسة القروض الصغيرة بترشيد وتنسيق عمليات اعتماد القروض والمنح. وينبغي تقديم منح منفصلة لبناء القدرات في الولايات التي تعاني نقص الخدمة.

- ورغم الاعتراف بمساهمة مؤسسة القروض الصغيرة في إضفاء الشرعية السوقية على القطاع فإن مؤسسات التمويل الصغير ترغب في أن تستجيب المؤسسة بسرعة أكبر لاحتياجاتها في مجال التمويل وبناء المؤسسات.
- يرجع الفضل الأكبر في نجاح البرنامج إلى استهلاله في الولايات التي تتمتع ببيئات سياساتية مواتية وحُسن أداء المنظمات غير الحكومية ومقدِّمي الخدمة الآخرين. ومكَّن ذلك مؤسسة القروض الصغيرة من اكتساب الخبرة في النماذج والنُهُج العملية. وينبغي أن يستفيد البرنامج من تلك الخبرة في تكثيف جهوده لتوسيع نطاقه حتى يشمل الولايات التي تعاني نقص الخدمة.

- تحفيز عملية توليد المعرفة المتعلقة بقضايا التمويل الصغير غير كافٍ. وينبغي تحويل تلك المعرفة إلى استراتيجيات للتأثير على اتجاهات السياسات القطاعية ومتابعة مؤسسة القروض الصغيرة لها بشكل فعَّال.

- كانت مساهمة مؤسسة القروض الصغيرة في صياغة إطار السياسات للتمويل الصغير محدودة. وفي ظل هيمنة المصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية على صياغة السياسات الوطنية، ينبغي على مؤسسة القروض الصغيرة أن تتبنى دوراً يتسم بقدر أكبر من الاستباقية في قضايا السياسات من أجل بلورة مستقبل التمويل الصغير.

- كان من المتصوَّر أن تستقل مؤسسة القروض الصغيرة عن مصرف الصناعات الصغيرة في الهند، وأن تحصل على وضع قانوني مستقل في السنة الرابعة من تنفيذ البرنامج. ومن المستبعد كثيراً تحقيق هذا الهدف في المستقبل القريب بالنظر إلى النمو السريع للقطاع وزيادة اهتمام مؤسسات التمويل الرسمية بالتنافس مع بعضها البعض في السوق، بما في ذلك مصرف الصناعات الصغيرة في الهند.

سادسا – الاستنتاجات

13 – نُفِّذ البرنامج في إطار الآلية الإقراضية المرنة للسماح باختبار أنشطة البرنامج واستعراضها بشكل شامل خلال السنوات الأولى قبل دخول المرحلة الثانية. وبعد أن قطع البرنامج شوطاً كبيراً في مراحل تنفيذه، كان عليه أن يجري تقييماً دقيقاً لقدرة مؤسسات التمويل الصغير على التطور إلى شكل قانوني ملائم وتحقيق الاستدامة المالية والتحرك صوب الاكتفاء الذاتي قبل الالتزام بتمويل رئيسي.

14 – ترى إدارة الصندوق أنه يوجد حاليا أساس متين لمواصلة البرنامج. وقد أظهرت حكومة الهند التزاماً واضحاً بإنجاح البرنامج طيلة تنفيذه وتُبدي استعداداً لتوسيع نطاقه. ويلتزم الصندوق بمساندة تلك المساعي.